الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاثنين 23 شعبان 1424 هـ 20 اكتوبر 2003 العدد 9092

المهم .. أن تبدأ العجلة في الدوران

تركي الحمد

مقالات سابقة للكاتب
إبحث في مقالات الكتاب

أعتقد أن الخطوة الأخيرة التي أقرها مجلس الوزراء السعودي في جلسته الأخيرة، يوم الاثنين الثالث عشر من أكتوبر، لعام 2003، بالموافقة على نظام المجالس البلدية، وأن يكون الانتخاب هو الآلية السياسية لوصول نصف أعضاء هذه المجالس إلى مواقعهم، تُعتبر نوعاً من بداية قفزة نوعية للنظام السياسي السعودي في طريق التجديد والإصلاح، واستعادة حيوية الدولة في ظروف تفرض التجديد، وتتطلب التغيير، إذا كان البقاء هو الغاية، في عالم يحكمه قانون البقاء للأصلح. قد يعتبر البعض أن هذه الخطوة صغيرة جداً، مقارنة بالتحديات الداخلية والخارجية المواجهة، ولكن القضية في تقديري لا تكمن في كبر أو صغر الخطوة، بقدر ما أنها، أي الأهمية، إنما تكمن في الدلالات والمعاني التي تشير إليها هذه الخطوة، والتي يمكن قراءتها من خلال الخطاب الذي تبشر به، والذهنية السياسية المتغيرة التي أفرزت هذه الخطوة الصغيرة في حجمها، والكبيرة في دلالاتها.

فمن ناحية، فإن صدور القرار يعني أن النية في الإصلاح وإعادة حيوية النظام السياسي لم تعد اليوم مجرد بروباغندا، أو مجرد وعود تذروها الرياح، بل هي تعكس نية حقيقية لدى النظام السياسي السعودي في الإصلاح، بما يكفل استقرار الكيان واستمراره، والتواصل مع عالم لا بد من التواصل معه. فلقد مرت فترة من الوقت اعتقد فيها البعض، عن حق أو عن باطل، أن الوعود التي أطلقها ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ليست إلا ذراً للرماد في العيون، أو مجرد شعارات القصد منها شراء وقت أطول حتى تحل الأزمة نفسها بنفسها، وفق قناعة معينة بأن الزمن كفيل بحل الأزمات، دون إجراء فعلي أو إنجاز ملموس. الخطوة الأخيرة في إقرار نظام المجالس البلدية مؤشر على أن القضية لم تعد قضية شعارات أو محاولة لاكتساب جماهيرية سريعة، بقدر ما أنها باتت قضية حيوية طرحت نفسها على عقل متخذ القرار السياسي السعودي.

خطاب الملك فهد في مجلس الشورى السعودي المؤكد على ضرورة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي، وتأكيد الأمير عبد الله الدائم على ضرورة التغيير والإصلاح، لم تعد مجرد شعارات لا مضمون لها، أو ذراً للرماد في العيون، كما تصور البعض في فترة من الفترات، أو قد يتصور البعض في فترة من الفترات، بل هو حاجة ملحة وضرورية في عصر كالعصر الذي نعيشه، وصدور نظام المجالس البلدية إنما يُعبر عن قناعة القيادة السعودية بهذه الضرورة وحتميتها. بل وحتى لو كانت هذه الأمور المتحدث عنها غير مقنعة، أي ضرورة التغيير في عصر التغيير، فإن مصلحة ذات النظام تفرض في النهاية مثل هذا الأمر، أي الإصلاح وتغيير النمط المألوف لحل المشكلات والأزمات. فلو فرضنا أن النظام السياسي، أي نظام سياسي وكل نظام سياسي، تجاهل كل شيء فإنه لا يستطيع أن يتجاهل نفسه، أي استمرارية الوجود والاستقرار، وهذا بحد ذاته كاف للثقة بجدية نية وإرادة الإصلاح بالنسبة لصانع القرار السياسي السعودي. هذا هو المنطق الذي تفرضه عقلانية الأمور، وذلك إذا كانت العقلانية هي مناط الفكر والسلوك، وبوصلة الاتجاه. والحقيقة أن مثل هذا الأمر يذكرني بمسألة قد لا تبدو ذات علاقة، ولكني أرى أن لها ذات المنطق والعلاقة.

في أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر واستلام الرئيس أنور السادات للحكم، كان الجميع في تلك الفترة يتطلعون إلى الثأر من إسرائيل، وإلى جولة أخرى معها تمحو عار هزيمة يونيو. كان الرأي العام يغلي، وهو يرى ظاهراً أن القيادة السياسية المصرية آنذاك، بعيدة كل البعد عن مسألة الثأر تلك والجولة الثانية، خاصة وأن لا شيء في الأفق يبشر بحرب جديدة. وقد كانت الطامة الكبرى عندما أعلن الرئيس السادات أن هنالك غيوماً في الأفق تعيق الرؤية، وبالتالي فإن الحرب مع إسرائيل قد تأجلت، بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى. أصبحت القضية بعد ذلك أشبه بالنكتة بالنسبة للرأي العام المصري والعربي، وأثار البعض من محترفي السياسة ورومانسييها على السواء الشكوك حول السادات نفسه، فكثرت النكات التي نالت السادات ووعوده وشعاراته، ومنها تلك النكتة الشهيرة حول عربة الكارو والحمار والضباب. ولكن، وفي حين غفلة من الزمن وإسرائيل، بدأ العبور الكبير وحرب أكتوبر، وكانت هذه الحرب هي العلامة المضيئة الوحيدة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. بطبيعة الحال قلل البعض من أهمية أكتوبر وما جرى في أكتوبر، ولكن وفقاً للظروف الموضوعية آنذاك، ما كان في الامكان أفضل مما كان. كان البعض يريد مواصلة الزحف حتى الوصول إلى تل أبيب، ولكن مثل هؤلاء ما كانوا يدرون عن القدرات الحقيقية للجيش المصري، ولا تلك الظروف الدولية التي تمنع ذلك، ولا حقيقة أساسية من أن الحرب ورقة من أوراق السياسة وليست غاية بحد ذاتها. وعلى أية حال، فإن رافض الشيء لذاته لا يمكن له أن يرضى إلا بزوال الشيء ذاته، وهذه هي مصيبة السياسة في عالم العرب، سواء كنا نتحدث عن الداخل أو الخارج. فالكثير من مؤدلجي العرب ليس همهم أكل العنب، بقدر ما هي الرغبة في قتل الناطور.

المهم، ما العلاقة بين ما حدث في أكتوبر وحديثنا اليوم عن المجالس البلدية في السعودية؟ كانت حرب أكتوبر وما تلاها من أحداث، مقدمة لتغير شامل وكامل في ذات الخطاب السياسي العربي، وكذلك هو الحال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء السعودي الأخير بشأن المجالس البلدية والانتخابات. بعد حرب أكتوبر، ورغم تشكيك البعض بكونها نصراً، إلا أنها حركت مياهاً راكدة من ناحية، وأعادت الثقة إلى الإنسان العربي، وليس المصري فقط، في قدرته على الإنجاز. ومن ناحية ثانية، كانت حرب أكتوبر مقدمة لتغيرات في العقل السياسي العربي، وخاصة في ما يتعلق بالتعامل مع إسرائيل. بالنسبة للسعودية، فإن قرار تبني الانتخاب كآلية سياسية، هو نوع من الثورة المنهجية، إن صح التعبير، في الخطاب والنهج السياسي السعودي، بل وفي فلسفة الحكم في السعودية. فمجرد أن ترد كلمات ومفاهيم مثل «المشاركة الشعبية»، أو «الانتخاب»، أو «توسيع مشاركة المواطن»، أو غير ذلك من مفاهيم لم يعتدها الذهن السياسي السعودي، هو مسألة في غاية الأهمية، في تقديري على أقل تقدير. هل أن القيادة السعودية مقتنعة أو غير مقتنعة في أعماقها بمثل هذا الخطاب ومثل هذه الفلسفة، كما يطرح البعض، مسألة غير مهمة كثيراً في تقديري. فالقضية هنا قضية بقاء كيان واستقرار دولة وحيوية نظام، ومن هذه الضرورة تنبع كل قناعة. فالقناعة الحقيقية في النهاية ليست نابعة من إفحام أحدهم لآخر في جدل معين، بقدر ما أنها ظروف موضوعية هي التي تفرض تلك القناعة أو تلك، في هذه اللحظة أو تلك من عمر الزمان. لقد اخترق السادات الحاجز النفسي بين العرب وإسرائيل، وكذلك فعل صانع القرار السياسي السعودي في قرار المجالس البلدية الأخير: اخترق الحاجز النفسي بيننا وبين العصر، بيننا وبين الديموقراطية والتفكير العقلاني والموضوعي السليم، وبيننا وبين أن تكون مصلحة الكيان والإنسان فوق كل اعتبار، وهذا هو المهم، بل هذا هو الأهم.

في مقالة سابقة بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، ذكرت بأن الأزمة تولد الأزمة، ما لم يكن هناك وعي بالأزمة واستيعاب لأبعادها. وفي عالم الطب، فإن الاعتراف بالمرض هو الخطوة الأولى لعلاج ذاك المرض. وفي عالم السياسة والاجتماع، فإن الاعتراف بالأزمة والوعي بها، هو الخطوة الأولى لحل الأزمة. أزمة الأزمات، أو لنقل «أم الأزمات» تكون حين يكون أحدهم مصاباً بمرض فلا يعترف به، أو أن تكون هناك أزمة فلا يتم الوعي بها، وبالتالي لا يسعى للعلاج. الخطاب السياسي السعودي الرسمي ما بعد سبتمبر، كان يحاول في كثير من جوانبه التعبير عن وجود أزمة، وإن كان ذلك على استحياء في كثير من الأحيان، ولكن لم يكن هنالك إجماع على وجود أزمة. الخطوة الأخيرة لصانع القرار السعودي بينت أن هنالك وعيا بالأزمة، واستيعابا لجذورها من ناحية، وبداية طريق طويل من أجل العلاج من ناحية أخرى، وهنا تكمن أهمية قرار المجالس البلدية. إنجاز صغير، ربما، بل لا شك في ذلك. ولكن الأهم هو أنها بداية الطريق. فعندما يكون الطريق معتماً فتلك هي المشكلة، ولكن عندما يتضح الطريق فإن المسألة تتحول إلى مسألة وقت ليس إلا، وليس حالة ضبابية لا تتبين فيها المعالم، أو مفترق طرق لا يتضح فيه «من فين يودي على فين»، على رأي عادل إمام في فيلمه الشهير. عندما يتضح الطريق، فإن الغاية تكون واضحة، والطريق سالكة، وهذا هو المهم. أما الأهم فهو أن لا يتوقف هذا الزخم، وكلي ثقة أنه لن يتوقف، فعليه يتوقف مصير وطن ومواطن، دولة ونظام، مجتمع ودولة. فلنا أن نبتهج بما تم وسيتم إن شاء الله، ولكن هذه البهجة يجب أن لا تنسينا أننا لا نزال في أول الطريق. نعم.. كلي أمل.. وبدون أمل تفقد الحياة معناها ومبناها.. ولن يُجهض الأمل إن شاء الله، بالرغم من كل المعوقات.. فأول الغيث قطرة، وإشعال شمعة خير ألف مرة من لعن الظلام.

عدد : 9091

مشاركة >> <
Tweet

طباعة بريد